(قرار رقم ١٣ لعام ١٤٣٧هـ)

الصادر من لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية الثانية

بشأن الاعتراض المقدم من المكلف/ شركة (أ)،

برقم ٢٧٨وتاريخ ١٤٣٥/٨/٢٦هـ، ورقم ٣٢٤ وتاريخ ١٤٣٥/١١/٢هـ

على الربط الزكوي المعدل للعام ٢٠١٢م.

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:-

إنه في يوم الثلاثاء الموافق ١٤٣٧/٥/٢٨هـ، اجتمعت لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية الثانية بجدة وذلك بمقرها بفرع مصلحة الزكاة والدخل والمشكلة من كل من:-

الدكتور /..... رئيسًا

الدكتور /..... عضوًا ونائبًا للرئيس

الدكتور /..... عضوًا

الأستاذ /..... عضوًا

الأستاذ /..... عضوًا

الأستاذ /..... سكرتيرًا

وذلك للنظر في اعتراض المكلف/ شركة (أ)، رقم مميز(.....) على الربط الزكوي المعدل للعام ٢٠١٢م (اختصاص فرع المصلحة بالمدينة المنورة)، وقد تناولت اللجنة الاعتراض بالبحث والمناقشة في ضوء مذكرة الاعتراض المقدمة من المصلحة، وبالاطلاع على ملف القضية ومحضر جلسة المناقشة المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق ١٤٣٧/٤/٢٣هـ، بحضور ممثل المصلحة/ .... و... و....، بموجب خطاب المصلحة رقم ١٤٣٧/١٦/١٧٥١، وتاريخ ١٤٣٧/٤/١٤هـ، وبحضور ممثل المكلف/.....، سعودي الجنسية بموجب بطاقة الهوية الوطنية رقم (.....)، نسخة (...) صادرة من جدة، وتاريخ انتهائها ١٤٣٨/٤/١٤هـ، بموجب تفويض الشركة المؤرخ في ١٤٣٧/٤/١٨هـ والمصادق عليه من الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة جدة بتاريخ ١٤٣٧/٤/٢١هـ.

وفيما يلي وجهتا نظر الطرفين، ورأي اللجنة حولهما:

أولًا: الناحية الشكلية:-

- الربط: صادر برقم (١٩٨١) وتاريخ ١٤٣٥/٧/١٤هـ.

- الاعتراض: وارد برقم (٢٧٨) وتاريخ ١٤٣٥/٨/٢٦هـ.

- الربط المعدل: صادر برقم (٢٥٣٨) وتاريخ ١٤٣٥/٩/٤هـ.

- الاعتراض على الربط المعدل: وارد برقم (٣٢٤) وتاريخ ١٤٣٥/١١/٢هـ.

الاعتراض مقبول شكلًا لتقديمه خلال الموعد المحدد نظامًا ومن ذي صفة.

ثانيًا: الناحية الموضوعية:-

١- إضافة رصيد بند "دائنون" (أطراف ذات علاقة) بمبلغ (١٢٨,٦٥٠,٥٦٨) ريالًا وبلغت الفروق الزكوية بعد حسم المضاف بالربط بمبلغ (٦٧٨,٦٥٣) ريالًا.

وجهة نظر مقدم الاعتراض

ويمكن توضيح ذلك كالآتي:-

الرصيد في ٢٠١٢/١/١	الحركة المدينة	الحركة الدائنة	الرصيد في ٢٠١٢/١٢/٣١م
٧٤,٣٨٦,٩٨٨	٠	٥٤,٢٦٣,٥٨٠	١٢٨,٦٥٠,٥٦٨

أن المبالغ الواجب إضافتها للوعاء من بند أطراف ذات علاقة هي:

رصيد أول المدة بمبلغ = ٧٤,٣٨٦,٩٨٨ ريالًا.

الذي تم استخدامه في تمويل أصول ثابتة = ١٥,٠٥٧,٢٨٠ ريالًا.

إجمالي المبلغ الخاضع للزكاة (١) = ٨٩,٤٤٤,٢٦٨ ريالًا.

تجدر الإشارة إلى أن المصلحة أخضعت للزكاة مبلغ (١٤٠,٧١٠,٩٨٤) ريالًا حسب ما ورد في خطابنا الاعتراضي بتاريخ ١٤٣٥/٨/١٨هـ الموافق ٢٠١٤/٦/١٦م عبارة عن إجمالي مبلغي رصيد آخر المدة البالغ (١٢٨,٦٥٠,٥٦٨) ريالًا، والتزامات عن عقود رأسمالية بمبلغ (١٢,٠٦٠,٤١٦) ريالًا، لكن رصيد آخر المدة لأطراف ذات علاقة لم يحل عليه الحول الكامل، وما حال عليه الحول فقط هو رصيد أول المدة، إضافة إلى المستخدم في تمويل الأصول الثابتة كما موضح أعلاه، بذلك تصبح المبالغ الواجب إضافتها للوعاء فيما يتعلق ببندي "دائنون أطراف ذات علاقة وإلتزامات عن عقود رأسمالية" كالآتي:

أن المبالغ الواجب إضافتها للوعاء من بند أطراف ذات علاقة هي:

رصيد أول المدة = ٧٤,٣٨٦,٩٨٨ ريالًا.

الحركة الدائنة خلال السنة المستخدمة في تمويل أصول ثابتة = ١٥,٠٥٧,٢٨٠ ريالًا.

التزامات عقود رأسمالية (ظهرت كبند منفصل في الميزانية) = ١٢,٠٦٠,٤١٦ ريالًا.

إجمالي ما يجب إدراجه في الوعاء الزكوي = ١٠١,٥٠٤,٦٨٤ ريالًا.

عليه نرجو استبعاد مبلغ (٣٩,٢٠٦,٣٠٠) ريال من الوعاء الزكوي عبارة عن الحركة الدائنة التي لم يحل عليها الحول ولم تستخدم في تمويل أصول ثابتة.

وجهة نظر المصلحة

تؤكد المصلحة صحة إجرائها حيث ظهر في إيضاحات القوائم المالية (إيضاح رقم ٩) بأن زيادة رصيد آخر المدة كانت بعد إضافة إيرادات خدمات وأصول ومشروعات رأسمالية لا يشترط لها حولان الحول ويصعب تتبعها بإجمالي الحركة والإيضاح، ويؤيد ذلك

خطاب اعتراضه الأول الذي ذكر فيه بأن إجمالي المطلوبات بالميزانية غير الموردين والمصروفات المستحقة هو (١٤٠,٧١٠,٩٨٤) ريالًا، ولم يقدم حتى تاريخه أي إيضاح كافي أو مستندات يثبت خلاف ذلك.

في جلسة الاستماع والمناقشة

وجهت اللجنة السؤال التالي لممثلي المصلحة:

أضافت المصلحة إلى الوعاء الزكوي للمكلف رصيد أطراف ذات علاقة نهاية الفترة البالغ (١٢٨,٦٥٠,٥٦٨) ريالًا، ويدعي المكلف أن هناك حركة دائنة تمت خلال العام بمبلغ (٥٤,٢٦٣,٥٨٠) ريالًا، استخدم منها في تمويل موجودات ثابتة (١٥,٠٥٧,٢٨٠) ريالًا، أما الباقي فلم يحل عليه الحول، بالإضافة إلى التزامات عن عقود رأسمالية ظهرت كبند منفصل في الميزانية بمبلغ (١٢,٠٦٠,٤١٦) ريالًا، أما الباقي ومقداره (٣٩,٢٠٦,٣٠٠) ريال فيمثل حركة دائنة تمت خلال العام، لم يحل عليها الحول، ولم تستخدم في تمويل أصول ثابتة، فما هي مبررات المصلحة في إضافة هذا المبلغ إلى الوعاء الزكوي؟

فأفادوا: بالرجوع إلى قائمة الدخل اتضح أن تكلفة الإيرادات (١٨,٦٥٦,٨٥٦) ريالًا، بينما تم سداد مدفوعات نيابة عن الشركة حسب الإيضاح رقم (٩) بمبلغ (٥٧,٠٣١,٧٢١) ريالًا، أي بفرق (٣٨,٣٧٤,٨٦٥) ريالًا، ففيم استخدم هذا المبلغ؟..... ربما يكون هذا المبلغ عبارة عن جزء من الإيراد تم تحويله إلى أطراف ذات علاقة من أجل تخفيض مقدار الإيراد، ومن ثم تخفيض الربح أو زيادة الخسارة. فما هو رد المكلف؟

ورد ممثل المكلف: بأنه سوف يزود اللجنة بالرد خلال أسبوعين من تاريخه، فطلبت اللجنة أن يكون الرد مصحوبًا بمستخرج من حساب أطراف ذات علاقة البالغ (١٢٨,٦٥٠,٥٦٨) ريالًا.

رأي اللجنـــــــة

قدم المكلف إلى اللجنة مستخرجًا من الحسابات لهذا البند، وبدارسة هذا المستخرج تبين أنه باستثناء رصيد أول المدة، والمبالغ التي سددت بعد نهاية الحول القمري، فإن حركة الحساب لا تبين وجود مبالغ حال عليها الحول، وجملة هذه المبالغ لا تزيد عما أقر به المكلف، لذلك فإن اللجنة ترى أن ما أقر به المكلف والمكون من رصيد أول المدة، والبالغ (٧٤,٣٨٦,٩٨٨) ريالًا، والحركة الدائنة المستخدمة في تمويل أصول ثابتة، والبالغة (١٥,٠٥٧,٢٨٠) ريالًا، هما ما يجب إضافته إلى الوعاء الزكوي. أما الالتزامات الخاصة بعقود رأس مالية والبالغة (١٢,٠٦٠,٤١٦) ريالًا فقد تبين من الربط الذي أجرته المصلحة على المكلف أنه قد تم إضافتها إلى الوعاء الزكوي للمكلف، أما ما ذكرته المصلحة من أن إيرادات الخدمات لا يشترط لها حول، فإنه بالرجوع إلى الإيضاح رقم (٩) الملحق بالقوائم المالية اتضح أن إيرادات الخدمات ليست إيرادًا للمكلف، وإنما هي إيرادات تخص الأطراف ذات العلاقة، وبالتالي فإنها ليست جزءًا من الوعاء الزكوي للمكلف. أما المبلغ الذي يمثل سداد مدفوعات نيابة عن الشركة والبالغ (٥٧,٠٣١,٨٢١) ريالًا فإنه لم يحل عليه الحول، وحولان الحول هنا شرط لوجوب الزكاة.

وعليه فإن ما يجب إضافته إلى الوعاء الزكوي للمكلف هو رصيد أول المدة البالغ (٧٤,٣٨٦,٩٨٨) ريالًا، بالإضافة إلى المبلغ الذي تم استخدامه في تمويل أصول ثابتة والبالغ(١٥,٠٥٧,٢٨٠) ريالًا، ومجموعهما (٨٩,٤٤٤,٢٦٨) ريالًا.

٢- نقص بند صافي الأصول الثابتة بمبلغ (٩,١٨١,٠٣٨) ريالًا وزكاتها (٢٢٩,٥٢٦) ريالًا.

وجهة نظر مقدم الاعتراض

تعترض الشركة على عدم خصم المصلحة لرصيد الأصول الثابتة بالكامل بعد تعديلها بفرق الإهلاك البالغ (٧,٧٩٦,٧٩٨) ريالًا، حيث بلغ رصيد الأصول الثابتة بالحسابات مبلغ (١٣٦,٣٦٨,١٠٥) ريالات، وبعد التعديل بفرق الإهلاك يصبح المبلغ الواجب الخصم (١٢٨,٥٧١,٣٠٧) ريالات، بينما قامت المصلحة بخصم مبلغ (١١٩,٣٩٠,٢٦٩) ريالًا، حيث ذكرت المصلحة من خلال كشف رقم (٤)

في خانة مطابقة الأصول بالحسابات مبلغ (١٢٧,١٨٧,٠٦٧) ريالًا، لم نفهم ماهية هذا المبلغ، فإذا كان المقصود به رصيد الأصول الثابتة طبقًا للحسابات فهو مبلغ (١٣٦,٣٦٨,١٠٥) ريالات.

الأصول الثابتة طبقًا للحسابات	فرق الإهلاك	الأصول الثابتة الواجبة الخصم زكويًا
٧٤,٣٨٦,٩٨٨	٧,٧٩٦,٧٩٨	١٢٨,٥٧١,٣٠٧

عليه نرجو شاكرين خصم رصيد الأصول الثابتة الواجب الخصم والبالغ (١٢٨,٥٧١,٣٠٧) ريالات من الوعاء الزكوي لعام ٢٠١٢م.

وجهة نظر المصلحة

تؤكد المصلحة صحة إجرائها بتطبيق التعميم رقم (٣٢٩٩) ريالًا وتاريخ ١٤٣٤/٥/٢٦هـ وملحقاته في إعادة احتساب الإهلاك والأصول الثابتة طبقًا لكشف الأصول رقم (٤).

في جلسة الاستماع والمناقشة

في جلسة الاستماع والمناقشة وجهت اللجنة لممثلي المصلحة السؤال التالي: كيف تم التوصل إلى فرق الأصول الثابتة غير المعتمدة؟ فأفادوا: أن الإجراء الذي اتبعته المصلحة إجراء سليم كما ورد في المذكرة التي وردت إلى اللجنة.

رأي اللجنـــــــة

يُطالب المكلف بحسم صافي أصوله الثابتة البالغة طبقًا لقوائمه المالية (١٣٦,٣٦٨,١٠٥) ريالات، في حين أن ما تم حسمه في ربط المصلحة هو صافي الأصول الثابتة البالغ بموجب كشف الاستهلاك (رقم٤) المُعد من قبل المصلحة (١١٩,٣٩٠,٢٦٩) ريالًا، بالإضافة إلى فرق إهلاك بالنقص بمبلغ (٧,٧٩٦,٧٩٨) ريالًا، ليصبح إجمالي الأصول الثابتة المحسومة في الربط (١٢٧,١٨٧,٠٦٧) ريالًا، وحيث إن هذا المبلغ الذي حسمته المصلحة من الوعاء الزكوي للمكلف لم يطابق المبلغ الظاهر في قوائمة المالية الموضح أعلاه، فإن هذا يدل على أن تطبيق كشف الاستهلاك لم يكن سليمًا؛ لذلك ترى اللجنة أن صافي الأصول الثابتة الذي حسمته المصلحة للمكلف غير دقيق، وأنه كان يجب حسم مبلغ صافي أصول المكلف من واقع قوائمه المالية البالغ (١٣٦,٣٦٨,١٠٥) ريالات، وبناءً عليه فإن اللجنة تؤيد المكلف في مطالبته بحسم صافي الأصول الثابتة طبقًا لقوائمه المالية.

القـــــرار

أولًا: الناحية الشكلية:

قبول الاعتراض المقدم من المكلف/ شركة (أ) على الربط الزكوي المعدل للعام ٢٠١٢م من الناحية الشكلية وفقًا لحيثيات القرار.

ثانيًا: الناحية الموضوعية:

١- تأييد المكلف في إضافة رصيد أول المدة لبند "دائنون ـ أطراف ذات علاقة" بمبلغ (٧٤,٣٨٦,٩٨٨) ريالًا، بالإضافة إلى المبلغ الذي تم استخدامه في تمويل أصول ثابتة وقدره (١٥,٠٥٧,٢٨٠) ريالًا، وفقًا لحيثيات القرار.

٢- تأييد المكلف في مطالبته بحسم صافي الأصول الثابتة طبقًا لقوائمه المالية، وفقًا لحيثيات القرار.

ثالثًا: بناء على ما تقضي به المادة (٦٦) من نظام ضريبة الدخل، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢، وتاريخ ١٤٢٥/١/١٥هـ، والقرار الوزاري رقم (١٥٢٧) وتاريخ ١٤٣٥/٤/٢٤هـ، "من أحقية كل من المصلحة والمكلف استئناف القرار الابتدائي وذلك بتقديم الاستئناف مسببًا إلى اللجنة الاستئنافية الزكوية الضريبية خلال ستين يومًا من تاريخ استلام القرار، على أن يقوم

المكلف قبل استئنافه بسداد الزكاة أو الضريبة المستحقة عليه، أو تقديم ضمان بنكي بمبلغ الزكاة أو الضريبة طبقًا لقرار لجنة الاعتراض الابتدائية "؛ لذا فإنه يحق لكلا الطرفين استئناف هذا القرار خلال ستين يومًا من تاريخ استلامه، وذلك بتقديم الاستئناف مباشرة من قبل المكلف أو من يمثله إلى اللجنة الاستئنافية بالرياض.

والله الموفق، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.